



٦ - مارس 2020

بلاغ

تعلن وزارة العدل أنه على إثر ما نُشر بإحدى الصحف الوطنية يومه الجمعة 06 مارس 2020 ، من ادعاءات منسوبة للمكتب المحلي للنقابة الديمقراطية للعدل بأسفي بشأن فشل جميع البرامج التي رصدت للدائرة الاستئنافية بأسفي بسبب ضعف الرقابة و التتبع و الافتحاص و عدم شفافية الصفقات ، فقد أعطى السيد وزير العدل تعليماته للمفتش العام للوزارة للانتقال فورا إلى الدائرة القضائية بأسفي و القيام ببحث دقيق و معمق بشأن الادعاءات المذكورة ، في أفق اتخاذ القرارات اللازمة و ترتيب الآثار القانونية بشأنها .

هذا و تؤكد الوزارة حرصها التام على تنوير الرأي العام بكل وضوح و شفافية و إطلاعهم على نتائج الأبحاث التي ستنجز بخصوص هذا الموضوع فور انتهائها .

